الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

بلقنة الشرق الأوسط الإستراتيجية الأمريكو-صهيونية في السيطرة على المنطقة

Balkanization Of the Middle east the American-Zionist Strategiy in Controling the Region

د. مرسي مشري
أستاذ محاضر (أ) بقسم العلوم السياسية، المركز الجامعي -تيسمسيلت-
mechri1979@yahoo.fr

ملخص

يعد مفهوم البلقنة والفوضى الخلاقة من المفاهيم التي تم تداولها بشكل ملحوظ، خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، في وصف الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، من خلال تفكيك دول المنطقة حفاظا على مصالحها، وعلى أمن حليفتها التقليدية إسرائيل. وقد استخدمت الولايات المتحدة في ذلك آليات لخلق حالة الفوضى والارتباك في الأقاليم الشرق أوسطية المعنية بالتفكيك، مثل الثورات العربية، التنظيمات الإرهابية القاعدة وداعش، تغذية النزعات الاثنية والطائفية. كل هذا يحصل على مرأى ومسمع القوى الإقليمية العربية كمصر والسعودية والمعنية بالدرجة الأولى باستقرار المنطقة، وكذا القوى الإقليمية غير العربية صاحبة المصالح في المنطقة، واخص بالذكر تركيا وإيران، الى جانب موقف القوى الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة، والراغبة في تقلد مكانة دولية تليق بحجمها، وتضمن الحفاظ على مصالحها كالاتحاد الأوربي روسيا والصين، هاته القوى التي كان موقفها سلبيا الى حد بعيد في كبح جماح النزعة التفكيكية لدول المنطقة، بل تواطأت معها في الكثير من الأحيان.

الكلمات الدالة :البلقنة، اللبننة، الفوضى الخلاقة، الشرق الأوسط، الثورات العربية، تنظيم الدولة الاسلامية، داعش.

Abstract

The concept of Balkanism and Creative Chaos is one of the concepts that has been remarkably traded during the post-Cold War period in describing the US strategy in dealing with the Middle East region by dismantling the countries of the region in order to preserve its interests and the security of its traditional ally Israel. The United States used these mechanisms to create chaos and confusion in the Middle East democracies, such as Arab revolutions, terrorist organizations and al Qaeda, feeding ethnic and sectarian tendencies. All this takes place in the eyes of the Arab regional powers such as Egypt and Saudi Arabia, which are primarily concerned with the stability of the region, as well as the regional non-Arab powers that have interests in the region, especially Turkey and Iran, as well as the position of the major international powers that compete with the United States, And it ensured the preservation of its interests, such as the European Union, Russia and China, those forces whose position was largely negative in curbing the reconciling tendencies of the countries of the region, and in many cases colluded with them.

Keywords: *Balkanization, Lebanonization, Creative chaos, Middle East, Arab revolutions Organization of the Islamic state,Daesh .*

مقدمة

حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام القوى العالمية، نظرا لموقعها الاستراتيجي، واحتوائها على موارد طاقوية هامة، وكذا الصراع العربي الإسرائيلي، الذي لا يزال يشكل بؤرة توتر إقليمية وعالمية، ومصدر تهديد لمصالح هاته القوى. وفي إطار سعيها للسيطرة على هاته المنطقة، والتنافس الدولي عليها، وضعت الولايات المتحدة عدة استراتيجيات، في سبيل إحكام السيطرة عليها، منها إستراتيجية الاحتواء وملأ الفراغ، بالإضافة إلى طرحها مبادرات ومشاريع بحجة إصلاح المنطقة، كان آخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004.

وعلى الرغم من الأهداف النبيلة المعلنة من قبل الولايات المتحدة مثل إصلاح وتنمية المنطقة، حل النزاعات والحفاظ على استقرارها، إلا أن حقيقة هذه المبادرات كانت كلها تصب في إطار إحكام القبضة الأمريكية على المنطقة، وتمكين إسرائيل منها، فجاءت إستراتيجية بلقنة المنطقة، وتقسيمها إلى فسيفساء غير متجانسة، متناقضة ومتصارعة مع بعضها البعض، تسمح لها بإدارة الصراعات وفق الاتجاه الذي يخدم مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل.

وقد استثمرت الولايات المتحدة في المناخ الإقليمي المتوتر، وظهور فواعل ومتغيرات، ساهمت في تبرير وشرعنة التدخل الأمريكي في المنطقة، بغض النظر عن مدى ضلوع الولايات المتحدة في ظهور وتطور تلك المتغيرات. فكان لظهور تنظيم داعش وثورات الربيع العربي الأثر البالغ في ضرب امن واستقرار المنطقة سواء على مستوى الأمن الوطني، أو الأمن الإقليمي.

وبذلك وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لتنفيذ مخطط بلقنة المنطقة، استكمالا للمشاريع السابقة التي قسمت الشام والحجاز إلى دول، بداية من مراسلات مكماهون-الشريف حسين، مرورا باتفاقية سايكس-بيكو، وصولا إلى وعد بلفور. وها هي الولايات المتحدة تواصل على نفس النهج في ظل سكوت وتواطئ القوى الإقليمية والدولية.

من هنا جاءت ضرورة طرح إشكالية حول مستقبل المنطقة في ظل مشاريع التقسيم المتوالية ؟ وفي صالح من تصب عملية التقسيم ؟

افترض أن عملية التقسيم تصب في صالح إسرائيل، التي كانت دائما تبحث عن تثبيت وجودها في المنطقة، بإدماجها وفك العزلة عنها، في بيئة إقليمية مكونة من فسيفساء لدول عرقية وطائفية متناحرة، تمثل فيها إسرائيل دور القائد الإقليمي لعملية تنمية المنطقة، والراعي لكل عمليات حفظ الأمن والسلم الإقليميين، الذين يمكن أن يتأثرا بفعل التناحر الطائفي والعرقي بين أجزاء الفسيفساء.

كما أفترض أن عملية التقسيم ستتبعها عملية إعادة بناء وتركيب للمنطقة، في إطار تصحيح الخارطة الجيوسياسية التي أخطأت في رسمها اتفاقية سايكس بيكو، بحيث تفضي عملية البناء إلى إنشاء كيان وحدوي جديد، تتمكن من خلاله إسرائيل ضم كل الوحدات السياسية الصغيرة الضعيفة، في سبيل تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى.

قامت منهجية الدراسة على استقراء الأحداث التاريخية المرتبطة بالبحث في جذور فكرة تقسيم منطقة المشرق العربي، وتحليل مختلف المشاريع والاتفاقيات التي صبت في هذا الإطار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى استقراء الأحداث الحالية من خلال المبادرات والتصريحات والخطابات التي تتناول الأحداث الدائرة في المنطقة، ومقارنة مدى التشابه والتطابق بين المشاريع السابقة واللاحقة لتقسيم المنطقة.

أولا: البلقنة أهي حلقة جديدة من حلقات مشروع سايكس بيكو

1ـ البلقنة جذورها التاريخية، وتأصيلها النظري

ورد تعريف كلمة بلقنة في قاموس المعجم الوسيط بمعنى تفتت دولة ما إلى دول صغيرة متناحرة كما حدث بمنطقة البلقان بعد الحرب العالمية الأولى (يوغسلافيا وبلغاريا واليونان وتركيا ورومانيا) [1].

وبذلك فهو ليس بمفهوم علمي بقدر ما هو مفهوم سياسي، إيديولوجي، وجد لوصف حالة تفكك إقليمي، وهو نفس الطرح الذي ذهبت إليه الباحثة آن بونو، حيث تنظر إلى البلقنة بأنها بنية أيديولوجية تشير إلى ثنائية (الوقت – الفضاء) و ثنائية (الدولة - الثقافة). ففي الثنائية الأولى، يصر على التجزئة الإقليمية التي تشتت الأراضي دون القلق بشأن الناس الذين يعيشون هناك وفقا لثقافتهم الخاصة. أما في الثنائية الثانية، فإنها تغذي نتيجة الأولى، من خلال جعل الدولة مختلة وظيفيا، وتبني ثقافة جزء من السكان لكامل سكانها[2].

استخدم مصطلح البلقنة، كمفهوم سياسي لأول مرة، من قبل الرجل السياسي الألماني والتر راثنو Walther Rathenau في سبتمبر 1918، في حوار لمجلة النيويورك تايمز، دون الإشارة صراحة إلى واقع الأحداث الواقعة في الجنوب الشرقي لأوروبا بمنطقة البلقان. وقد أدرج المصطلح بشكل دائم، ضمن المفاهيم السياسية، إثر اعتماد اتفاقيات نهاية الحرب العالمية الأولى، للدلالة على تجزئة الوحدات السياسية والجغرافية، التي كانت موجودة من قبل، إلى عدة دول صغيرة[3].

في طرح أكثر لبرالية من المدرسة الكندية والامريكية، فإن البلقنة تعني الاحترام المبالغ فيه لخصوصيات الجماعات البشرية، بدل التأكيد أكثر على القيم المشتركة، باعتبار أن المجتمع يشكل كلا عضويا[4]، تحمي تماسكه البوتقة القيمية التي تنصهر فيها كل الخصوصيات مهما كان سندها عرقي، لغوي، أو ديني.

2ـ الارهاصات التاريخية لفكرة البلقنة في الشرق الأوسط

التقسيم ينتج دائما تقسيما هي النتيجة التي وصلت إليها الباحثة المتخصصة في قضايا الاحتلال، القومية، تقسيم

الشرق الأوسط كوثر قديري، حيث يستمد مسلسل التجزئة الجاري العمل عليه اليوم جذوره من ثلاث أحداث تاريخية هي على التوالي: مراسلات مكماهون-الشريف حسين (1915-1916)، اتفاقية سايكس بيكو (1916)، ووعد بلفور (1917). فمشروع تقسيم منطقة الشرق الأوسط الذي يراود الساسة الإسرائيليين وصقور الإدارة الأمريكية يتشابه كثيرا مع اتفاقية سايكس بيكو المبرمة بين وزيري خارجية فرنسا وبريطانيا سنة 1916، حيث لم يراعى في عملية اقتسام تركة الدولة العثمانية الحدود الاثنية لشعوب المنطقة، مما خلق مشكلة الأقليات الموزعة عبر عدة دول كان أشهرها الأقلية الكردية المنتشرة عبر عدة دول هي سوريا، العراق، تركيا، إيران، وتركها في تناحر دائم مع الدول المقيمة بها.

لقد نتج عن تقسيم الدولة العثمانية هويات وطنية جديدة، مواطنة وطبقات اجتماعية جاءت لتتعايش أو تتحدى، وحتى لتعوض الانتماء العشائري والقبلي وحتى الديني. وذلك بهدف تثبيت النفوذ الفرنسي في سوريا الذي كان مرهونا بإضعاف القومية العربية، مع ضرورة تقسيم سوريا إلى قطاعات منفصلة للقضاء على الشعور القومي، ووأد أي محاولات للعمل الوحدوي. ففي سنة 1920 أنشأت فرنسا وحدات سياسية منفصلة، وهي دولة حلب ودولة دمشق، والتي ضمت مقاطعتي حمص وحما، وكان يحكم كل مقاطعة حاكم محلي مدعوم بمستشار فرنسي. وفي محاولة أخرى للتفكيك السياسي، ركزت فرنسا على تمييز جماعتين أقليتين في سوريا، وهما العلويين والدروز، وقد نتج عن ذلك إعلان قيام دولة جبل الدروز، في جنوب دمشق، سنة 1922 تحت الحماية الفرنسية، في حين أعلنت المنطقة الجبلية خلف اللاذقية، ذات الأغلبية العلوية، منطقة إدارية مستقلة تحت الحماية الفرنسية[5]. هذا فيما مضى ، أما في الوقت الحاضر، فقد تجلت فكرة بلقنة الشرق الأوسط من خلال تحذير بعض السياسيين منها، واعتراف البعض الآخر بحقيقة وجودها، فهذا السياسي اللبناني ريمون إدي (في تصريح لجريدة لوموند الفرنسية، بتاريخ 16 نوفمبر 1975) يحذر من أن تقسيم لبنان يدخل ضمن استراتيجية أوسع تتضمن إنشاء عدة دول ذات بعد طائفي تكون بمثابة دول عازلة تساهم في الحفاظ على أمن الدولة اليهودية. كما صرح الأمير حسن، شقيق الملك حسين (ملك الأردن) (لجريدة التايمز البريطانية، بتاريخ 3 سبتمبر 1983) أن انفجار سوريا الكبرى وانقسامها ما بين الدروز، المارونيين، الراديكاليين الشيعة والسنة يتزامن وتطور إسرائيل الكبرى[6].

في حين يعترف أوداد ينون المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في كتاب له حول الإستراتيجية الإسرائيلية لسنوات الثمانينات طموح إسرائيل في تفكيك دول الجوار الجغرافي بما فيها مصر إلى سلسلة من الدول الطائفية، مع الحفاظ على علاقات صراعية فيما بينها.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على احتمال لجوء الولايات المتحدة لخطة بديلة (ب)، القاضية بتقسيم سوريا، في حال فشل الخطة (أ) بشأن إيجاد حل للحرب في سوريا، والتي تتضمن تنحي الأسد عن الحكم[7]. وهي الخطة التي أشار اليها المبعوث الأممي حول سوريا ستيفان ديميستورا، حيث يتضمن النظام الفيدرالي لسوريا المحافظة على وحدته كدولة واحدة مع منح الحكم الذاتي الواسع للسلطات الإقليمية. مع التأكيد على أن المشروع حظي بمباركة أمريكية وروسية، وذلك تفاديا لأي فشل قد يعيق تقدم المفاوضات نحو إيجاد حل نهائي للأزمة السورية.

ثانيا: البلقنة من خلال الفوضى الخلاقة من أجل شرق أوسط الجديد

يستند مشروع بلقنة دول الشرق الأوسط إلى الخارطة الجيو-سكانية التي خلفها الاحتلال الفرنسي البريطاني، من خلال تقسيم سايكس- بيكو، الذي قسم شعوبا عبر مناطق فاصلة بينها حدود سياسية، أولا، ثم عبر سياسات التفرقة العرقية والطائفية التي انتهجتها نفس القوى الاستعمارية لضرب الوحدة القومية للشعوب العربية، من خلال منح الامتيازات الاقتصادية، وتشجيع الخصوصيات الثقافية والعرقية والطائفية لبعض الجماعات البشرية على حساب جماعات أخرى، مع التأكيد على سموها ومركزيتها في النسق الاجتماعي لشعوب الشرق الأوسط، خاصة الطائفة المسيحية. وبذلك جاء انقسام أطراف الصراع في دول مثل سوريا، لبنان، العراق، اليمن يعكس إلى حد بعيد الخارطة الجيو-بشرية التي خلفها الاستعمار.

1- **سوريا**: يمكن تتبع الخارطة الجيو-بشرية الجديدة لسوريا من خلال تتبع تحديد هوية الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية وانتماءاتها العرقية والطائفية، وكذا توزيع هذه القوى في الميدان وحدود نفوذها. فمنذ 2011 تاريخ انطلاق الاحتجاجات في سوريا، انبثق عن الحركة الاحتجاجية الشعبية عدة تنظيمات عرقية وطائفية، يمكن حصرها في الأطراف الأربعة التالية: النظام السوري وطائفته العلوية الغالبة على تشكيله، المعارضة السورية بشقيها المعتدل (الجيش الحر) والإسلامي (جبهة النصرة، جيش الإسلام)، الأكراد، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش[8].

يشكل هذا التعدد والتنوع في أطراف الأزمة السورية خطورة كبيرة على مستقبل الحل لإنهاء الحرب في سوريا، وعلى وحدة إقليمها الجغرافي، ذلك أن كل طرف يستمد شرعية وجوده واستمراره من القوى الإقليمية (تركيا، العراق، السعودية، إيران) ومن القوى العالمية (روسيا، الولايات المتحدة). وبالنظر إلى تضارب المصالح بين هاته القوى، واختلاف رؤيتها حول الحل النهائي للأزمة، بات تقسيم سوريا الحل الأمثل لإيجاد توافق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة[9]، وهو التصور الذي أكد على حتمية وقوعه مدير الاستخبارات المركزية

الأمريكية جون برينان بقوله أنه لا يرى أن سوريا ستعود موحدة كما كانت. ويوافق هذا الطرح أندرو تابلر، كبير الباحثين في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ومؤلف كتاب "في عرين الأسد.. رواية شاهد عيان على معركة واشنطن مع سوريا"، بقوله أن برينان كان يتحدث عن واقع، فسوريا الآن مقسمة ومجزأة بين قوى متعددة. وهذا ما استنتجه كذلك منذر ماخوس سفير الائتلاف السوري المعارض في فرنسا، والمتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات بقوله أنه هناك حلان هما: الحل العسكري ولا أحد يستطيع أن يفعله، أما الحل الثاني فهو عملية انتقال سياسي، وهما غير متوفرين حاليا، فلا يبقى هناك إلا عملية تقسيم، وكل ما يحدث اليوم هو إنضاج لعملية التقسيم[10].

وبعد ترسيخ فكرة التقسيم، باشرت الأطراف الفاعلة في رسم الخريطة الجوسياسية الجديدة لسوريا من خلال إنشاء مناطق آمنة أو مناطق خفض التوتر حسب تسمية النظام، حيث نشرت وكالة رويترز مذكرة تفاهم بين كل من روسيا وتركيا وايران، خلال الجولة الرابعة من المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في العاصمة الكازاخستانية استانة خلال شهر ماي 2017، على إقامة أربع مناطق في سوريا تتوقف فيها الاشتباكات والغارات الجوية مع إدخال المساعدات الإنسانية إليها، (كما هو مبين في الشكل الموالي)، وتشمل هذه المناطق[11]:

المنطقة الأولى: وتضم إدلب، وبعض الأجزاء من المحافظات المجاورة لها وهي اللاذقية، حما، وحلب.

المنطقة الثانية: بعض الأجزاء من شمال حمص،

المنطقة الثالثة: وتضم الغوطة الشرقية

المنطقة الرابعة: بعض المناطق من جنوب سوريا، وهي درعا والقنيطرة

2ـ **لبنان**: يعتبر تقسيم لبنان أسهل حلقة في مسلسل التقسيم الذي سيطال المنطقة لا محالة، فهي فكرة متجذرة في السياسة الأمريكية، كما أنها تحتوي كل شروط التقسيم من اختلافات عرقية وطائفية، وتبعية هذه الطوائف والجماعات في ولائها إلى قوى افليمية وعالمية. فقد كان للولايات المتحدة سابقة أولى في محاولة زعزعة أمن واستقرار لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، وهو الرأي الذي استخلصه الباحث نبيل خليفة، من خلال تتبعه للتصريحات والتصرفات الصادرة عن كبار المسؤولين الأمريكيين، وعلى رأسهم هنري كيسنجر، خلال الثمانينات حيال الحرب الأهلية في لبنان، والتي كانت تشير إلى نية أمريكية واضحة للاستغناء عن لبنان كدولة، في إطار ترتيبات جديدة للخارطة الجيو-سياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وهذا ما رسخ قناعة لدى عدد كبير من السياسيين اللبنانيين باختلاف توجهاتهم السياسية، بأن الحرب في لبنان كانت ثمرة مخطط أمريكي بالدرجة الأولى، وضعه هنري كيسنجر في أوائل السبعينات، هدفه تمزيق وتفتيت لبنان واقتسامه، وإعطاؤه كجوائز ترضية لكل من إسرائيل وسوريا، وجعله مكانا لتوطين قسم كبير من الفلسطينيين في سياق المسعى الأمريكي لحل النزاع العربي-الإسرائيلي[12].

فإذا كان تقسيم لبنان هدفا في حد ذاته في التصور الأمريكي الجديد لجغرافية المنطقة، فقد يكون كذلك محصلة ونتيجة لتقسيم سوريا، حيث اعتبر عضو جبهة الإنقاذ المصرية المعارضة، رئيس حزب المؤتمر المصري، والأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى أن "المشهد في لبنان مستنفر، بسبب الوضع في سوريا، بعد زيادة عدد اللاجئين السوريين، وبسبب التأثير المباشر لأي تطورات تحدث قي سوريا على الوضع في لبنان"، خاصة مع انخراط حزب الله في الحرب إلى جانب النظام الطائفي السوري، ضد الفصائل السنية المشكلة للمعارضة. وقال موسى في حديث صحافي: "الوضع في لبنان فاق التأثر إلى الانزعاج، بل والخطر البالغ على أمن لبنان، وإذا حدث تقسيم في سوريا – لا قد الله – فسوف يحدث التقسيم في لبنان في اللحظة نفسها"[13]. كما عبر الرئيس اللبناني الأسبق ميشال سليمان عن مخاوفه من تقسيم سوريا لأنه حسب قوله لبنان لا يستطيع العيش وعلى حدوده الجنوبية دولة يهودية وعلى حدوده الشرقية والشمالية دول مذهبية، فهذا سيعرض لبنان للانفراط كونه غير قابل للتجزئة أو التقسيم.

3ـ **العراق**: على غرار لبنان، يتوفر العراق على كل متطلبات التقسيم، فقد أنشأ ستة 1921 بكتاب بريطاني[14]، من خلال توحيد ثلاثة أقاليم متمثلة في البصرة وبغداد والموصل، وهو ما يؤكده روبرت هينغتون المستشار الأمريكي في البيت الأبيض بأن دول المنطقة العربية والإسلامية من الناحية الإدارية والسياسية ليست كيانات راسخة أو عريقة ، فقد كانت الدولة العثمانية تدير المنطقة بأسلوب الولايات التي تعتمد كبريات المدن مرتكزات لتلك الولايات. وعليه فإن عملية التقسيم تصبح في المتناول، خاصة في ظل سياسة تأليب لبريطانيا للأقليات بعضها على بعض، وتفضيل العرب السنة على باقي الطوائف والعرقيات، سياسيا واقتصاديا، وهي نفس السياسة التي اعتمدها حكام العراق اللاحقين فيما بعد لتثبيت نظام حكمهم[15].

وبذلك فإن تفكيك العراق يستمد مشروعيته من فكرة توحيد العراق لأهداف مصلحية، ولما انتفت المصلحة من توحيد العراق، وظهرت مصلحة في تفكيكه، بدأت مشاريع التفكيك تتوالى مستفيدة من الأرضية التي هيئها حكام العراق الحاليين، كان أبرزها إقرار قانون الأقاليم في الدستور العراقي لعام 2005. حيث اتفقت اغلب المشاريع المقترحة على إنشاء دولة كردية في شمال العراق تكون مقدمة لبناء دولة كردية، من خلال استكمال عملية سلخ الأقاليم الكردية من سوريا، وإيران، وصولا الى تركيا. ودولة سنية في الوسط، قد تضطر الى

الاتحاد مع الدولة السنية التي ستنبثق عن تفكيك سوريا، وايرا بعدها. بالإضافة الى دولة شيعية في الجنوب، قد تدخل في وحدة مع الإقليم الشيعي الذي سينتج عن تقسيم إيران.

4- **اليمن** : قبل توحيده سنة 1990، كان اليمن مقسما إلى شمال وجنوب، وقد استمرت هذه الوحدة لغاية انتقال عدوى الفوضى، أو ما يعرف لدى وسائل الإعلام بثورات الربيع العربي، وتعطل المسار الديمقراطي، الذي تعرض لثورة مضادة، بانقلاب الحوثيين، مع قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على الشرعية والرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي، المدعوم من قبل السعودية وباقي دول الخليج.

هذا ما دفع بالسعودية وحلفاءها إلى إطلاق عمليات عسكرية لإرجاع الشرعية سنة 2015، سميت بعاصفة الحزم. وبعد ما يقارب الثلاث سنوات من القتال، تمكنت قوات التحالف من طرد الحوثيين والسيطرة على ثماني (8) محافظات جنوبية تشكل نحو 70 % من المساحة الكلية للبلاد، في حين لا تزال إحدى عشر (11) محافظة شمالية وغربية كثيفة السكان (80 % من السكان) خاضعة لسيطرة الحوثيين، في وقت تتنازع فيه هذه الأطراف، نفوذا متفاوتا في ثلاث محافظات هي مارب وتعز والجوف.

ترجع صعوبة الحسم العسكري للصراع في اليمن، نتيجة الدعم الذي يحظى به الحوثيون من قبل إيران، حيث تم ضبط ما يقارب ثماني (8) محاولات إيرانية لإدخال أسلحة للحوثيين[16]. إضافة إلى الكلفة الباهضة لعملية عاصفة الحزم، خاصة وأن السعودية تعد أكبر المساهمين في تمويلها، وهي مدعوة من قبل الولايات المتحدة لتمويل المناطق الآمنة المنشئة منذ ماي 2017.

في ظل هذه الظروف، ورفض الحوثيين لآخر مبادرات الحوار التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري، باتت عملية تقسيم اليمن من جديد بين الشمال والجنوب الخيار الوحيد المتاح، بحيث تكون عدن عاصمة اليمن الجنوبي ذات الأهمية القصوى للولايات المتحدة، لتواجد قاعدة عسكرية أمريكية، ونظرا لأهمية ميناء عدن الاقتصادية، في حين تبقى صنعاء عاصمة اليمن الشمالي.

ثالثا: وسائل البلقنة والياتها

أ- ثورات الربيع العربي: توسم كثير من أطياف الشعوب العربية تحولا نحو ديمقراطية، من خلال الحركات الاحتجاجية، التي اجتاحت بعض العواصم العربية في شكل موجة مستمرة، كانت توحي بشمولها لكل الأقطار العربية. ولكن سرعان ما أبانت تلك الاحتجاجات، في بعض الدول العربية، عن هويات قبلية، جهوية، طائفية وإثنية، مغيبة بذلك المطالب الإصلاحية والحقوق السياسية والاجتماعية، حتى وإن رافقتها في بعض الدول الأخرى[17].

فقد أدى غياب مشروع ثوري معد مسبقا، متضمن لإستراتيجية تغيير شاملة لكل مستويات النظام الفاسد ومكوناته، بالإضافة إلى تخوف الدول الغربية من قيام نظام ديمقراطي شعبي، يهدد مصالحها ودعمها لثورات مضادة، كان لكل هذه العوامل أثر بارز في حدوث حالة من الفوضى واللاأمن في أغلب دول الربيع العربي، جعلها فريسة لحروب إقليمية، وتدخلات دولية لنصرة هذا الطرف أو ذاك، واقتراح مشاريع التسوية لتلك الأزمات كان أهمها التحول إلى نظام الحكم الفدرالي، وهي المرحلة التي قد تسبق عملية تقسيم الدول العربية وفق حدود طائفية.

كما تزامنت مخططات تقسيم دول الربيع العربي واستنزاف قدراتها الاقتصادية، بحيث يصعب عليها عملية إعادة البناء والتعمير، ويزيد في تفاقم المشاكل المعيشية، فقد صرح الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها سوريا وليبيا واليمن، جراء النزاعات المسلحة، في أربعة سنوات فقط بعد ثورات الربيع العربي، بلغت 614 مليار دولار. ويفصل عبد الحفيظ الصاوي في هذه الأرقام، من خلال متابعة مؤشر البطالة، التي بلغت في سوريا 48%، وفي اليمن 17.3%، وفي تونس 16%، وفي ليبيا 15%، وفي مصر 13.5%.[18]

من خلال تتبع الأداء الاقتصادي لدول الربيع العربي، خلال الفترة التي تلت ثورات الربيع العربي، يمكن الوقوف على حجم الخسائر الاقتصادية، وحالة الركود الاقتصادي، التي شهدتها هذه الدول

1- تونس: بدأ تراجع الاقتصاد التونسي، عقب نجاح ثورة الياسمين، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تراجع نسبة النمو من 6% سنة 2007، في عهد بن علي، إلى 1.9 % سنة 2011، و 3 % سنة 2013 [19]، ليستقر سنة 2016، حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي عند معدل 1.5 % سنة 2016.[20]

- ارتفاع مستوى التضخم من 3 % سنة 2010، إلى 6 % سنة 2013، واستقر عند 4.6 % في 2016، بحيث عرفت اسعار الكهرباء والغاز زيادة بنسبة 7 %.[21]

- عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين الخارجي، حيث ارتفع العجز من 2.1 مليار دولا، إلى 3.9 مليار سنة 2014، بينما قفزت المديونية من 26 مليار دولار إلى 35 مليار في الفترة ما بين 2013-2010.[22]

- هبوط قيمة الدينار، في الفترة الممتدة ما بين ماي 2011 و ماي 2013 بنسبة 10 % في مقابل الدولار، و 15 % في مقابل اليورو.[23]

- تراجع احتياطي الصرف، الذي بات يغطي واردات 100 يوم لسنة 2014، في حين كان يكفي ل 180 يوم في 2009، و150 يوم في 2010.[24]

- ارتفاع نسبة البطالة، حيث استقرت من 18.3 % سنة 2011، إلى 15.5 % سنة 2016، مع ارتفاع نسبتها في أوساط حاملي الشهادات الجامعية إلى 30 % سنة 2016.[25]

2ـ **ليبيا**: بينما استمر تدفق وإنتاج النفط الليبي، وعدم وجود مديونية خارجية، ولا عجز في الموازنة العامة، إلا أن أداء الاقتصاد الليبي عرف تراجعا، على غرار اقتصاديات دول الربيع العربي الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال المؤشرات التالية[26]:

- غياب القطاع الخاص وارتفاع نسبة البطالة، بحيث يشغل القطاع العام 85 % من اليد العاملة، في حين يوظف قطاع المحروقات 5 % فقط، ونتيجة لغياب الاستثمارات، التي من شأنها خلق مناصب شغل، وتشبع القطاع العام. وصلت نسبة البطالة إلى 25 % سنة 2014.

- فوضى في القطاع المالي، بعد إصدار قانون في جانفي 2013، يمنع الفائدة في التعاملات المالية في القطاع المصرفي، وذلك في ظل غياب هيئات خاصة بالصيرفة الإسلامية.

- اختلالات هيكلية، بين حجم الثروة المتاحة البنية التحتية القديمة في ليبيا، والتي تعود لفترة السبعينات.

3ـ **اليمن**: تميز الاقتصاد اليمني بظهور اقتصاد الحرب وغياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن الآثار السلبية للحرب، إلا أننا سنحاول تقديم تشريح للوضعية الاقتصادية المتدهورة للاقتصاد اليمني من خلال المؤشرات الموالية[27]:

- توقُّف إيرادات النفط تمامًا وما ترتب عليه من فقدان أهم مورد لتمويل الموازنة العامة للدولة وكذا للعملة الأجنبية؛ حيث كان النفط يغطي أكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويُشكِّل أكثر من 85% من قيمة الصادرات. بناء على تقديرات الحكومة في موازنتها للعام 2015.

- توقُّف المانحين عن تقديم تعهداتهم بمساعدة اليمن وما ترتب عليه من توقف العديد من مشاريع البنية التحتية؛ الأمر الذي أدَّى إلى مزيد من فقدان فرص العمل وكذا خسارة الاقتصاد الوطني لتلك المبالغ من العملة الأجنبية؛ حيث كانت الحكومة قد توقَّعت الحصول على مليار دولار كمنح خارجية لتمويل موازنة لعام 2015 بما يساوي 9 %من الموازنة.

- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن اليمني، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات وبالأخص السلع الأساسية، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد مثل تكاليف الشحن والتأمين وتكاليف فتح الاعتمادات أو التحويلات نتيجة ارتفاع مخاطر الدولة.

- هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوقف البعض الآخر عن الإنتاج مما ضاعف من مشكلة ارتفاع البطالة، إضافة إلى الضغط على احتياطي البلد من العملة الأجنبية. وقد تعرَّض القطاع الخاص إلى أضرار اقتصادية كبيرة نتيجة للحرب وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود بنسبة كبيرة وكذا الانفلات الأمني وتوقُّف العديد من المنشآت الاقتصادية كون بعضها كان في مناطق الاشتباكات.

4ـ **سوريا**: نتيجة الصراع العسكري الذي ميز الثورة السورية، كان الاقتصاد السوري أكثر اقتصاديات دول الربيع العربي تأثرا وانهيارا، نتج عن ذلك[28]:

- عجز في الموازنة العامة، بنسبة تفوق 30 % من الناتج الوطني الخام، في حين لم يكن يتجاوز نسبة 3 % سنة 2010.

- انهيار قيمة الليرة السورية، في أسواق الصرف بنسبة 115 %، في الفترة الممتدة ما بين مارس 2011 و جوان 2013.

- ارتفاع نسبة البطالة والفقر، نتيجة اختفاء 2.3 مليون منصب شغل منذ بدأ الأزمة، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة، إلى ما يفوق 50 % من الطاقة العاملة، بعدما كانت تتراوح ما بين 9 % و 15% قبل الأزمة.

- انهيار النظام التربوي والصحي، وذلك بفعل فقدان ما يفوق 3000 مدرسة، وارتفاع نسبة التسرب المدرسي إلى ما يفوق 50 %. بينما شهدت المنظومة الصحية نقصا كبيرا في عدد الأطباء، من طبيب لكل 661 شخص سنة 2010، إلى طبيب لكل 4041 سنة 2013، وتدمير كلي ل 37 مستشفى، وتضرر 57 مستشفى آخر، في حين تم تدمير 593 مركز استشفاء، والذي يعد الدعامة الرئيسية للنظام الصحي في سوريا[29].

من خلال تشريح الوضعية الاقتصادية لبعض دول الربيع العربي، نجد أن تدهور الاقتصاد ومعه الظروف الاجتماعية والمعيشية، كان نتيجة مباشرة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها هذه الدول، وانعكاس ذلك على الاستثمارات الأجنبية، والقطاعات الإستراتيجية، كالقطاع السياحي في تونس.

ب- تنظيم داعش: يعد تنظيم الدولة الإسلامية الذي ظهر في العراق معلنا الخلافة في بداية سنة 2014، من بين أهم وسائل تفتيت المنطقة العربية الشرق أوسطية، واعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لها، حيث يؤكد الدكتور أحمد بان، الخبير في حركات الإسلام السياسي، هذه الحقيقة بقوله: إن حركة داعش والتنظيمات الجهادية في المنطقة ينظر إليها على أنها الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وهذه التنظيمات تقوم بممارسة أفعال تستعيض بها عن واشنطن، وما يحدث في العراق وسوريا خير دليل، فأمريكا تحارب بهذه الجماعات من أجل فرض نفوذها في إعادة تقسيم الشرق الأوسط.

وفي نفس السياق كشفت الصحفية في مجلة الغارديان البريطانية سومة ميلن Seumas Milne في مقال لها بعنوان والآن ظهرت الحقيقة: كيف غذت الولايات المتحدة صعود تنظيم الدولة الاسلامية ISIS في سوريا والعراق، صدر بتاريخ 3 جوان 2015، كيف تم إيقاف محاكمة المواطن السويدي Bherlin Gildo المتهم في قضايا ارهاب في سوريا،

بعدما تبين تورط المخابرات البريطانية في تسليح الجماعات المتطرفة في سوريا بالسترات الواقية من الرصاص والعربات المدرعة، بالاضافة الى تدريب عناصر التنظيمات الارهابية وتقديم الدعم اللوجيستيكي لها وتسليحها ، بمساعدة وكالة الاستخبارات الأمريكية، من خلال تحويل مخزون الأسلحة القادم من ليبيا إلى عناصر التنظيمات المتطرفة في سوريا[30]. وقبل ذلك ورد في تقرير استخباري سري للولايات المتحدة، أعد في أوت 2012 ، احتمال وجود إمارة سلفية في شرق سوريا وقيام دولة إسلامية يسيطر عليها تنظيم القاعدة في سوريا والعراق. وقد ذكرت وثيقة لوكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية (Defense Intelligence Agency DIA) أن القاعدة في العراق (والتي تحولت إلى تنظيم داعش)، وتنظيمات سلفية آخرين يعتبرون من المحركين الرئيسيين للتمرد في سوريا، وذلك بدعم الدول الغربية ودول الخليج وتركيا للسيطرة على شرق سوريا، وذلك بهدف عزل النظام السوري الذي يعد خزانا استراتيجيا للتمدد الشيعي العراقي والإيراني[31].

رابعا: موقف القوى الاقليمية من تفكيك الشرق الاوسط

1ـ **تركيا**: ابتعدت الحكومات التركية المتوالية عن التدخل في شؤون دول الجوار وكان أبرزها مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. غير أن قدوم حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم غير في المواقف التركية وسياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية بشكل عميق، حيث التزمت تركيا الحفاظ على علاقاتها بدول المنطقة والقوى الإقليمية والعالمية، بحيث تكون تركيا بلدا محوريا على مسافات متساوية من كل هاته الأطراف. وقد تجلى هذا التحول التركي في سياستها الخارجية من خلال عدة مؤشرات مثل: تزايد حجم زيارات المسؤولين الأتراك لدول المنطقة، ورفع مستوى العلاقات معها، فضلا عن تطور حجم الاهتمام الشعبي بقضايا المنطقة، وكذا وسائل الإعلام التي باتت تخصص حيزا هاما للأحداث الجارية في دول الجوار[32].

واذا كان لتولي حزب العدالة والتنمية دور في هذا التغير الجذري في سياسة تركيا الإقليمية، فقد كان للظروف والأحداث الدولي دور كبير في هذا التحول، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، فكان على الحكومة التركية أن تحفظ التوازنات مع مختلف الدوائر الأمريكية والأوربية والعربية والإسلامية، وقد تبلور ذلك خلال عدة نشاطات مثل استضافة اسطنبول لقمة موسعة ضمت كل من سوريا، الأردن، إيران، مصر والسعودية للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية الوشيكة على العرق سنة 2003[33].

إن هذا التوجه في أشراك دول المنطقة الشرق أوسطية في تقرير مصيرها والتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة مرجعه إلى عاملان: أولهما ترسخ قناعة لدى القادة الأتراك أن سياسة القوميات المنعزلة لم تعد مجدية أمام التكتلات الغربية كالاتحاد الأوربي، لذا رأت ضرورة تشكيل تكتلي دولي إقليمي في المنطقة، يخدم قضايا شعوب المنطقة بشكل أفضل. أما العامل الثاني فتمحور في مشكلة القومية الكردية التي تعاني منها تركيا وبعض دول المنطقة، وموقف الأكراد من تشكيل دولة كردية مستقلة تضم الشتات الكردي، خاصة بعد نجاح أكراد العراق في افتكاك حكم ذاتي ومحاولتهم الاستقلال عن حكومة بغداد، وتمكن أكراد سورية من الاستئثار بجزء من الأراضي السورية. فكان الرد التركي على هاتين المحاولتين سريعا وحاسما، في إشارة واضحة لرفض الأتراك لكل محاولة انفصالية لأي من قوميات الشرق الأوسط، لكي لا تكون مثالا تقتدي به باقي القوميات الأخرى، خاصة في ظل التعدد العرقي والإثني الذي تزخر به المنطقة، والتوظيف الخارجي لهاته القوميات لضرب أمنها واستقرارها.

2ـ **إيران** : تستند الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على متغيرين يؤطران سلوكها وعلاقاتها تجاه دول المنطقة، فالمتغير الأول يكمن في تحقيق توسعها الايديولوجي وترسيخ نفوذها في كل الدول ذات الأقليات الشيعية، أما المتغير الثاني، إدارة صراعها مع الولايات المتحدة، نتيجة رفض هذه الأخيرة لطموح التوسع الإيراني في المنطقة. ولتحقيق ذلك تقوم إيران بدعم حلفاءها في كل الدول العربية سواء كانت أقليات كحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، أو أنظمة حاكمة كالنظام السوري، وذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة من خلال تعبئة الأقليات الشيعية في كل الأقطار المجاورة لنصرة النظام السوري المهدد[34].

إن عملية تقسيم منطقة الشرق الأوسط لا يصب في صالح إيران وهي تعلم ذلك جيدا، فمسلسل التقسيم سيطالها لا محالة، ذلك أنها تضم أقليات عربية سنية وكردية تتوق إلى الانفصال لو توفرت لها الفرصة، لذلك جاء الرد الإيراني على استفتاء اقليم كردستان العراق حول الاستقلال في سبتمبر 2017 متطرفا، حيث أرسلت الجمهورية الإسلامية رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية لتركيا في خطوة هي الأولى من نوعها لرئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية بعد الثورة خارج البلاد، كي يتباحث مع نظيره التركي، حول إجراء عملية عسكرية مشتركة ضد إقليم كردستان إذا ما قام بإعلان الاستقلال.

كما أن الموقف الإيراني من الحل الفدرالي في سوريا لا يشجع على التقسيم، إلا في حال فرضه على أرض الواقع من طرف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، صاحبة النية في تخليص نظام الأسد من بعض المناطق الحيوية لمصالحها هي ولحليفتها إسرائيل. فالنظام الإيراني يسعى لاسترجاع نظام الأسد السيادة على كافة أراضيه، من خلال تقديم الدعم العسكري المباشر له. فليس من مصلحة إيران تقزيم الرقعة الجغرافية لحليفها الأسد، كما أن ذلك سيشجع الأقليات في المنطقة في المطالبة بحقها في تقرير المصير والانفصال، خاصة في ظل بحث القوى الغربية على منفذ لكسر الطموح الإيراني

في التوسع على حساب جيرانه من دول الشرق الأوسط الحليفة للولايات المتحدة.

خاتمة

وكخلاصة لما ورد آنفا نخلص إلى أن مفهوم البلقنة هو مفهوم إيديولوجي سياسي، ارتبط بالسياسة الامبريالية للقوى العظمى، التي تستثمر في الاختلافات العرقية والدينية لبعض الدول، سعيا وراء تفكيكها إلى وحدات أصغر وأضعف. فإستراتيجية بلقنة منطقة الشرق الأوسط هي امتداد لسياسات قديمة انتهجتها القوى الاستعمارية التي وقعت اتفاقية سايكس بيكو، التي كللت مراسلات مكماهون-الشريف حسين، وذلك وفق سياسة فرق تسد.

ارتبطت عملية البلقنة بالاحتجاجات التي عرفتها الدول العربية والتي سميت إعلاميا بثورات الربيع العربي، حيث تحولت وبدعم خارجي تلك الاحتجاجات الى حركات مسلحة هددت بإسقاط النظام ومهدت الطريق الى تقسيم بعض الدول العربية كليبيا وسوريا واليمن، فكانت أطراف الصراع في تلك الدول تحصل على الدعم العسكري والسياسي والاستخباراتي من القوى الإقليمية والعالمية صاحبة المصلحة في نشر الفوضى في العالم العربي تمهيدا لتقسيمه فيما بعد

كما كان لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باختصار داعش دور في تنفيذ تلك الاستراتيجية بدخوله طرفا في الصراعات الدائرة في الدول العربية كان أبرزها الدور الذي لعبه في العراق وسوريا، فعلى عكس ما ادعاه التنظيم من انه حركة مسلحة نابعة من اعماق الشعوب العربية المناهضة للديكتاتورية والامبريالية الغربية ومستندة في بناء مشروعها السياسي على تعاليم الدين الإسلامي، إلا أنه تبين فيما بعد العلاقة الوثيقة بين أجهزة الاستخبارات الغربية وقيادات التنظيم، فكانت تحصل على الدعم المالي والعسكري بالسلاح والمعدات في مقابل الانخراط كطرف فاعل في تقسيم الدول العربية بحجة إنشاء دولة إسلامية.

لقد حاولت القوى الإقليمية الوقوف في وجه المخططات الامبريالية الغربية لتقسيم المنطقة، فهي المستهدف التالي من مشروع هذا التقسيم، خاصة في ظل انتشار موجات انفصال الأقليات في الدول العربية المعنية بالمرحلة الأولى من عملية التقسيم، سيأتي الدور على هاته القوى في التقسيم، وبذلك ستتحول منطقة الشرق الأوسط الى فسيفساء من العرقيات والأقليات المتناحرة فيما بينها.

إن مشروع بلقنة الشرق الاوسط ليس بجديد على المنطقة، فقد سبقه مشروع سايكس بيكو في بداية القرن العشرين، مقسما الوطن العربي الواحد الى دول قطرية متناقضة في مصالحها، لتأتي الثورات العربية كاستكمال لمسلسل تقسيم الدول العربية الى كيانات ما دون قومية، تضمن استمرار الهيمنة الأمريكية على المنطقة بشكل مباشر من خلال التدخل في إدارة الصراعات أو من خلال وكيلتها في المنطقة إسرائيل والتي (على الرغم من صغر حجم مساحتها وعدد سكانها) ستتحول الى قوة إقليمية وحيدة تقود المنطقة.

الهوامش

(1): ظهرت مصطلحات أخرى تؤدي نفس المدلول والمعنى مثل مصطلح لبننة في الثمانينيات للدلالة على حالة الانقسام والطائفية التي سادت لبنان، بحيث انقسمت الساحة السياسية اللبنانية إلى عدة أحزاب لا تخضع لأي سلطة مركزية مما نتج عنه حرب أهلية.

(2): Annie Bonneau. Balkanisation et processus d'identification culturelle Le cas de la Macédoine. mémoire presente a l'universite du QUÉBEC a CHICOUTIMI comme exigence partielle de la maitrise en etudes regionles. 1999. p154.

(3): Guy De Boeck. La balkanisation de la RDC. Dialoque. juillet.2011. p2.

(4): Denise Helly. « Minorités ethniques et nationales : les débats sur le pluralisme culturel », L'Année sociologique 2002/1 (Vol. 52). p170.

(5): Ayşe TEKDAL FİLDİŞ. Greater Israel Project and Balkanization of Syria. Balkan and Near Eastern Journal of Social Sciences. vol 3. 2017. p71.

(6): Alain Gresh. Dominique Vidal. Les 100 portes du proche-orient. Paris : les Editions de l'Atelier. 1996. p251.

(7): Ayşe TEKDAL FİLDİŞ. Op Cit. p73.

(8): Alexander Grims. Syria: federalism as the way forward. centre for international relations. 05/2016.. p4.

(9): يتجذر مشروع بلقنة منطقة الشرق الأوسط في الفكر الاستراتيجي للمحافظين الجدد، حيث يتجلى ذلك من خلال كتاب الحرب على الارهاب، لما حدثت وأين نحن اليوم، وكيف سنفوز: The War Against the Terror Masters – Why It Happened. Where We Are Now. How We'll Win. Paperback الصادر سنة 2003 لمؤلفه مايكل ليدين، عضو في مجموعة المحافظين الجدد في إدارة جورج بوش الابن جاء فيه: علينا أولا أن ننهي الأنظمة الإرهابية، بدءا من الثلاثة الكبار: إيران والعراق وسوريا، وبعدها سوف نتكفل بالسعودية ... نحن لا نريد الاستقرار في العراق أو سوريا، لا في لبنان ولا في إيران ولا في السعودية، نريد تغيير الأمور. السؤال لا يكمن في معرفة هل يجب علينا زعزعة الاستقرار ولكن كيف نفعل ذلك ".

(10): تقسيم سوريا.. هل تصريحات برينان إقرار أم قرار؟، حصة حديث الثورة، حصة تلفزيونية بثت على قناة الجزيرة بتاريخ 2016/7/29، متاحة عبر موقع http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2016/7/30/ تقسيم-سوريا-هل-تصريحات-برينان-إقرار-أم-قرار)

(11): (Memorandum on the creation of de-escalation areas in the Syrian Arab Republic. 6 May 2017. www.mid.ru/en/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/2746041

(12): نبيل خليفة، لبنان في استراتيجية كيسنجر مقاربة سياسية وجيو-استراتيجية، لبنان: مركز بيبلوس للدراسات والابحاث، 1990، ص 8.

(13): الرئيس أوباما يؤكد تنحى الرئيس الأسد فى النهاية، مجلة عين اليقين، 2013، متاح عبر موقع http://www.ainalyaqeen.com/arch_2013/May-19/ar7.php

(14): John.P.Vanzo. A Geopolitical Analysis of a Partitioned Iraq: Political. Economic. and Military Viability. World Affairs. Vol. 169. No. 4 (Spring 2007).. p156.

(15): Ibid. p156.

(16): L'Arabie Saoudite et le conflit au Yemen. Rapport d'avril 2017. p 19.

(17): Anna Bozzo. Pierre-Jean Luizard. Irak. Syrie. Liban. Yémen. Lybie: des États arabes en faillite. dans Anna Bozzo. Pierre-Jean Luizard. Vers Un Nouveau Moyen –Orient : États arabes en crise entre logiques de division et sociétés civiles. Itali : Roma Tie Press. 2016. p11.

(18): عبد الحافظ الصاوي، الخيارات الاقتصادية الصعبة لدول الربيع العربي، اطلع عليه عبر موقع http://www.aljazeera.net، بتاريخ 2018/01/03

(19): Bachir El Khoury, Le bilan économique et social des révolutions arabes est désastreux, http://www.slate.fr/story/82807/le-bilan-economique-des-revolutions-arabes-est-desastreux, vue le 03/01/2018)

(20) : Fatma Bouattour, L'économie Tunisienne post-Révolution: l'Ambition face aux défis Bilan économique, BSI Economics, http://www.bsi-economics.org/752-bilan-eco-tunisie-postrevolution-fb.

(21): Bachir El Khoury, Op Cit.

(22):Ibid.

(23): Ibid.

(24): Fatma Bouattour, Op Cit.

(25): Ibid.

(26): Bachir El Khoury, Op Cit.

(27): الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html

(28): Bachir El Khoury, Op Cit.

(29): Ibid.

(30): Seumas Milne, Comment les États-Unis ont alimenté l'émergence d'ISIS en Syrie et en Irak, traduction Louise Desrenards, La Revue des Ressources, juin 2016, vue le 12/10/2018, sur https://www.larevuedesressources.org/comment-les-etats-unis-ont-alimente-l-emergence-d-isis-en-syrie-et-en-irak,2817.html.

(31): Ibid.

(32): إسراء شريف الكعود، الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الأوسط، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، 2016 ، ص.57.

(33): نفس المرجع، ص 57.

(34): Alexander Grims, Syria: federalism as the way forward?, centre for international relations, mai 2016, p.8.